وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة بابل

كلية الادارة والاقتصاد

قسم الاقتصاد

دور الايرادات النفطية في النمو الاقتصادي العراقي

بحث تقدم به الطالبان

زينب حيدر هاشم و سيف الدين حسام

إلى قسم الاقتصاد

وهو جزء من متطلبات نيل شهادة البكالوريوس

في الاقتصاد

بإشراف

د. رسلان عبد الزهرة الجنابي

١٤٤٥ هـ ٢٠٢٤م

القبعة التي يرتديها خريجوا الجامعات إبتكرها مسلمي الاندلس لوضع المصحف فوقها ليُطبق قوله تعالى:

بسم الله الرحمن الرحيم

{وفوق كل ذي علم عليم}

صدق الله العلي العظيم

سورة يوسف ،الآية (٧٥)

المستخلص :-

ان للصادرات النفطية دور مهم جدا في دعم عملية التنمية الاقتصادية ورفع معدلات النمو الاقتصادي، وان هناك طرق عديدة تستطيع من خلالها الصادرات النفطية ان ترفع معدلات النمو الاقتصادي وهي ، دعم القطاعات الاقتصادية الانتاجية والتوزيعية والخدمية ورفع معدلات الاستثمار .

وتقف مهمة تسخير الثروة النفطية لتحقيق النمو ودعم التنمية الاقتصادية والبشرية في مقدمة الاولويات ، ذلك بعد سنوات من الهدر وسوء الاستخدام، ولا يعود ذلك فقط الى حقيقة ان هذه الثروات ستبقى تشكل العمود الفقري للاقتصاد العراقي على مدى العقود القادمة ، بل الاهم هو الطريقة التي سيتم بواسطتها استثمار هذه الثروة لتحقيق الزيادة في معدلات النمو، ويتميز الاقتصاد العراقي بأنه يعتمد على مورد واحد في تمويل ميزانيته الا وهو القطاع النفطي الذي يشكل حوالي اكثر من 97% من ايرادات الميزانية ، اما بقية القطاعات الاقتصادية تتسم بالتراجع في ادائها الاقتصادي بسبب الظروف السياسية والاقتصادية والاوضاع غير المستقرة التي مر بها العراق ، لذلك على الدولة ان تتبنى مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية من اجل معالجة المشاكل في القطاعات المختلفة ، وذلك عن طريق استخدام الايرادات النفطية في تمويل القطاعات الاخرى لتحقيق النمو والارتقاء في الاقتصاد العراقي.

الإهداء

((وآخر دعواهم ان الحمدلله رب العالمين))

الحمدلله حباً وشكراً وامتناناً على البدء والختام ... بعد مسيرة دامت سنوات حملت في طياتها الكثير من الصعوبات، ها انا اليوم اقف على عتبة تخرجي اقطف ثمار جهدي وارفع قبعتي بكل فخر ،فاللهم لك الحمد قبل ان ترضى ولك الحمد اذا رضيت ولك الحمد بعد الرضا.... اهدي بكل حب بحث تخرجي :

الى ذلك الرجل العظيم الى من كان لي عامودي الفقري الذي ساندني بكل حب في ضعفي الى الذي اخرج اجمل ما في داخلي وشجعني للوصول الى طموحاتي الى اول من انتظر هذه اللحظات ليفتخر بي، الى قدوتي و نبراسي الى من اعطاني ولم يزل يعطيني ، الى سندي ومسندي والضوء الذي ينير حياتي الى سيدي وحبيبي و رفيق عمري (والدي) العزيز ادامك الله ظلاً لنا.

الى التي تعجز كل الكلمات عن وصفها الى التي كانت النور في عتمتي الى التي كان دعاؤها سر نجاحي الى المضحية من اجلي التي رافقتني في كل اوقاتي الى من تحملت العناء من اجل اسعادي واتمام مسيرتي الدراسية الى معلمتي وسيدتي العظيمة (امي الحبيبة) متعها الله بالصحة والعافية.

الى نظر عيني و اصدقائي الحقيقيون الى من كانوا دوماً موضع اتكاء في عثرات حياتي من امدوني بالقوة و دعموني في الأوقات الصعبة (اخوتي واخواتي).

شكراً لكل من ساندني وساعدني طوال رحلتي الدراسية

و الحمدلله رب العالمين

شكر وتقدير

الحمدلله حمداً كثيراً مُباركاً فيه

لا يسع حروفي إلا ان تمتزج لتكون كلمات شكر وتقدير

ليس لأحد معين،، إنما لكل من ساهم معي واعانني وساندني في اتمام هذا العمل

وأخص بالشكر والعرفان استاذتي الفاضلة

الدكتوره رسلان عبد الزهرة الجنابي

إن قلت شكراً فشكري لن يوفيكم حقاً

سعيتم فكان السعي مشكورا

استاذي الفاضلٌ هذا الثناءُ لكم فيضُ الينابيع والتوجيهِ تسقينا

ابدي احترامي لمن بالعلم سيرني لولاهُ ما عمت الافكار وادينا

مهما اقول فلن أوفيكَ حقكم يامَن بذلت الجهدَ كي للوعي تُرسينا

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
الآية الكريمة	2
المستخلص	3
الاهداء	4
الشكر والتقدير	5
قائمة المحتويات	6
المقدمة	7
منهجية البحث	9-8
المبحث الاول / الإيرادات النفطية الابعاد والمضمون/ماهية النمو الاقتصادي	22-10
المبحث الثاني/ تحليل العلاقة بين الايرادات النفطية والنمو الاقتصادي في العراق	34-23
المصادر	37-35

المقدمة

العراق غني بالنفط على نحو استثنائي ولكن اقتصاده يعاني من مواطن ضعف هيكلية حادة، فاحتياطيات العراق النفطية المثبتة، هي من بين الاعلى عالميا"، وهو ما يشكل خامس اكبر احتياطي للنفط التقليدي على مستوى العالم وتتسم تكاليف استخراج النفط بانها بالغة التدني، وساهمت الزيادة في الانتاج بارتفاع نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي من ، الا ان العراق كما هو معلوم بحاجة الى اعادة بناء البنى التحتية واعمار ما دمرته الحروب، وانعاش القطاعات الانتاجية (كالصناعة والزراعة والخدمات) فضلا" عن تقادم كثير من المشاريع الصناعية، والتي تحتاج الى اعادة بناء.

ويعتمد اقتصاد العراق على النفط كمصدر اساسي في تعزيز الجهود التنموية ودفع عجلة النمو الاقتصادي الى الامام ، ويعود ذلك بشكل اساسي لربحيته العالية وعائداته السريعة ، خاصة خلال حقبة السبعينات وبداية الثمانينات من القرن العشرين ، ولذلك فأن للصادرات النفطية دوراً اساسياً في رفع معدلات النمو الاقتصادي من خلال استخدام العائدات النفطية في استيراد السلع الرأسمالية اللازمة لتمويل المشارع الاستثمارية، كما ان زيادة الصادرات النفطية تؤدي الى زيادة انتاجية عوامل الانتاج من خلال نقل التكنلوجيا وتحسين مهارات العاملين والمهارات الادارية ، ومن ثم توسيع القدرات الانتاجية للاقتصاد، كما انها تسهم في رفع معدلات النمو وتوفير فرص العمل اذا وجهت الى تمويل مباشر لمشاريع استثمارية طويلة الاجل ، ومن الممكن ان تساهم الايرادات النفطية في الحد من الفقر والبطالة اذا وجهت الى انشاء ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة وايضاً اذا استخدمت جزءا من عائدات النفط في تقديم الخدمات العامة والضمان الاجتماعي.

منهجية البحث

مشكلة البحث :

انخفاض معدلات النمو الاقتصادي الحقيقي في العراق على رغم الاثر الاساس الذي يتركه قطاع النفط في الاقتصاد العراقي الا ان هذا القطاع ما زال متخلفاً، كما وان عمليات الانتاج لم تكن بالمستوى المطلوب ، فالمشكلة تكمن في ان هناك ايرادات نفطية الا انها لا تستغل في تحقيق نمو حقيقي في القطاعات الاخرى والقطاع نفسه .

أهمية البحث:

يهتم البحث بتحليل العلاقة بين الإيرادات النفطية والنمو الاقتصادي في العراق خاصة وان الصادرات النفطية لها دور كبير في تحقيق التنمية للقطاعات الرئيسية و رفع معدلات النمو الاقتصادي وزيادة معدلات الناتج المحلي الإجمالي.

فرضية البحث:

يقوم البحث على فرضية مفادها وجود علاقة بين زيادة الايرادات النفطية واثرها الكبير على معدلات النمو الاقتصادي في العراق ، والتي يمكن الوصول لها بتأهيل القطاع النفطي بتكنلوجيا متطورة واستخدام تقنيات حديثة في صناعة النفط واستغلال هذه الامكانيات لرفع معدلات النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية الاجتماعية و الاقتصادي في العراق.

هدف البحث:

يكمن هدف البحث في تسليط الضوء على واقع القطاع النفطي العراقي والنهوض به وتطويره للاستفادة من امكاناته الكاملة ، فضلا عن توفير فوائض مالية تعد ضرورية لتمويل خطط التنمية الاقتصادية في العراق .

هيكلية البحث:

تتضمن الآتي : المبحث الاول : المطلب الاول ،ماهية الإيرادات النفطية، اولاً: تعريف الإيرادات، ثانياً: اهمية الايرادات ، ثالثاً: العوائد المالية واستثمارها للقطاعات الاقتصادية، المطلب الثاني ،ماهية النمو الاقتصادي، اولاً: مفهوم النمو الاقتصادي، ثانياً: مصادر النمو الاقتصادي، ثالثاً: مقاييس النمو الاقتصادي، رابعاً: اهم ايجابيات النمو الاقتصادي، خامساً: النظريات الاقتصادية للنمو ، اما المبحث الثاني : تناول تحليل العلاقة بين الايرادات النفطية والنمو الاقتصادي العراقي اولاً: الوسائل والسبل للنهوض بواقع القطاع النفطي، ثانياً: أهمية العائدات النفطية في الاقتصاد العراقي، ثالثاً: العوامل المؤثرة في تطوير العائدات النفطية، رابعاً: تحليل العلاقة بين الايرادات النفطية والنمو الاقتصادي في العراق.

المبحث الأول

الايرادات النفطية الابعاد والمضمون

تمهيد

يشغل العراق المرتبة الثالثة في قائمة مصدري النفط عالميا" ولديه الموارد التي تؤهله لزيادة انتاجه على نحو واسع بعد ابرام العديد من العقود مع الشركات العالمية. وتزداد يوما" بعد يوم أهمية النفط كسلعة استراتيجية للدول المنتجة بشكل عام وللعراق بشكل خاص، إذ برهنت التجارب الدولية أن النفط وسيلة مهمة في بلوغ الرخاء الاقتصادي وأداة مهمة لتحقيق السيادة والوحدة الوطنية لكل أطياف المجتمع العراقي، ولا شك ان النفط هو أداة تساعد العراق على الخروج من حالة الفقر والحرمان وتلاعب الاقدار السياسية بل وتساهم في تحول العراق الى دولة صناعية وزراعية ذات مكانة اقتصادية تتناسب مع المنزلة التاريخية التي يتمتع بها العراق. ان الطاقة هي حجر الزاوية بالفعل في الاقتصاد العراقي، لذا تمثل صادرات النفط 95% من عائدات الحكومة وتساوي اكثر من 58.7% من اجمالي الناتج المحلي (GDP) في 2021 وتعتمد اعادة تأهيل العراق بدرجة كبيرة على قطاع النفط وذلك في مدى سرعة زيادة الانتاج والتصدير ومدى كفاءة ادارة العائدات، ويزيد انتاج العراق من النفط الان على (ثلاثة ملايين) ب/ ي وهو ثالث اكبر مصدر للنفط في العالم (المهندس وآخرون،2012،ص3).

وان العراق ليس اكبر احتياطيات نفطية مؤكدة في العالم ولديه مجال كبير لمزيد من الاستكشافات، يمكن بل ينبغي تنمية هذه الموارد لتدعم اعادة اعمار العراق وتطويره (اجتماعيا" واقتصاديا")، اذ بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في عام 2021 ما يقارب من 7311.2 دولار، اما عوائد تصدير النفط الخام فقد شكلت في العام المذكور 91.9% من عوائد الصادرات الاجمالية للبلد وقد ساهمت الزيادة في الانتاج منذ عام 2003 في ارتفاع نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي من

(1300 دولار في عام 2004) الى (7311.2 دولار في عام 2021) فالنفط يعد اهم العوامل التي تساهم لتحقيق التنمية وزيادة معدلات النمو الاقتصادي (صندوق النقد الدولي ،2013،ص5).

المطلب الأول: ماهية الإيرادات النفطية

تعريف الإيرادات يعتبر ترسيخًا وفهمًا قويًا لأحد أساسيات علم الاقتصاد، فمثل هذه المصطلحات تعتبر البنية الأساسية لعلم الاقتصاد ، وقد تمثلت هذه الايرادات خلال العصور الوسطى وفي بداية العصور الحديثة فيما ينجم عن املاك الدولة وكانت هذه الاموال تختلط بأملاك الملك على مستوى الدولة او بأملاك الامير على مستوى المقاطعة ، وقد جاءت بعد ذلك الحروب لتزيد قوة الضغط على الدولة التي اصبحت نفقاتها الحربية اكبر من مواردها فاضطرت للبحث عن موارد اخرى تمثلت في القروض ومن بعدها الاصدار النقدي الجديد (فوزي،2003،ص20).

اولاً: تعريف الإيرادات

الإيرادات هي إجمالي مبلغ الدخل، هذا الدخل ربما يكون ناتج عن بيع سلعة ما، أو دخل ناتج عن تقديم خدمة معينة، او هو عبارة عن جميع الاموال العينية والنقدية والعقارية التي ترد الى الخزينة العمومية للدولة و اللازمة لتغطية النفقات العامة حيث ازدادت اهمية الإيرادات في الوقت الحالي ويرجع السبب في ذلك الى ان الغاية من الايرادات لم تعد جمع المال فقط بل هي تأثر على الحياة العامة لتحقيق اهداف اقتصادية واجتماعية الى جانب غرضها المالي ، وتعرف ايضاً انها مجموع الدخول التي تحصل عليها الدولة من مصادر مختلفة من اجل تغطية نفقاتها العامة وتحقيق التوازن الاقتصادي و الاجتماعي

(حامد وسميرة،2003،ص 37).

ثانياً: أهمية الايرادات

تتمثل اهمية الايرادات في دعم استمرارية العمل وتحقيق الأرباح، حيث يمكن للشركات والمؤسسات الاعتماد عليها لتغطية تكاليف العمل وتوسيع نطاق النمو وبالتالي فأن فهم انواع الايرادات وكيفية تحقيقها بشكل فعال يساهم في تعزيز نجاح الاعمال والمشاريع وتحقيق الاهداف المالية ، وتشهد الايرادات العامة تطوراً في الاهمية فكانت تقتصر اهميتها في ظل الدولة الحارسة على تزويد الخزينة العامة بالأموال اللازمة لها ، ولما كانت وظائف الدولة محددة ، ونفقاتها محددة ،كانت ايراداتها محددة الحجم والاهمية ،بل كانت اهمية الايرادات قاصرة على جباية المال فحسب ، وتماشت هذه النظرية للإيرادات مع عقيدة الدولة السياسية والاقتصادية في ذلك الحين اذ كان النشاط الاقتصادي يعتمد على المبادرة الفردية ، وتضعف المبادرة الفردية كلما ازدادت الإيرادات، فكانت الدولة ذات الاقتصاد الحر تسعى الى تنشيط المبادرة الفردية بجعل الإيرادات في الحد الادنى الممكن لها ، ومع ذلك اهتم علماء المالية الاوائل بدراسة الإيرادات ووضع الاطار النظري لها والاصول العلمية لتنظيمها ، وازدادت اهمية الإيرادات في الدولة لكونها اداة للتأثير في الحياة العامة و تطويرها من جميع جوانبها الاقتصادية و الاجتماعية

(طارق ،2002،ص 27)

هناك العديد من الفوائد للحصول على هدف الإيرادات السنوية. فيما يلي بعض أهمها:

1. يساعد تحديد هدف الإيرادات السنوية على الاستمرار في التركيز على ما هو مهم.
2. يمكن أن يؤدي تحديد هدف إيرادات سنوي طموح وقابل للتحقيق إلى التحفيز على العمل بجدية أكبر.
3. يساعد على تخصيص الموارد بشكل أكثر كفاءة .
4. يوفر معياراً للنجاح و يمنح هدف الإيرادات السنوية معياراً يمكن من خلاله قياس نجاح العمل

5. يساعد على البقاء في المنافسة فمن المهم أن يكون هناك هدف عائدات سنوية للبقاء في المنافسة ،ويساعد على قياس أداء شركة معينة مقابل الشركات الأخرى.

ثالثاً : العوائد المالية النفطية، تذبذبها واستثمارها للقطاعات الاقتصادية:

العوائد النفطية : هي الايرادات المالية التي تحصل عليها الأقطار المنتجة والمصدرة للنفط والغاز، وان حجم العوائد النفطية يتناسب طرديا" مع ارتفاع اسعار النفط ودرجة السيطرة الوطنية ومستوى الانتاج فباجتماع الامور اعلاه تزداد العوائد النفطية، كان الانتاج العراقي النفطي مستثمرا" من طرف شركات اجنبية عمدت قبل سنة التأميم 1972 الى معاقبة العراق بالحد من انتاجه، والتقليل من حصته في الاسواق وقد سن قانون (الاستثمار المباشر) وصدر سنة 1961، وبموجبه انتزعت الامتيازات وحق التنقيب من شركات النفط وحصرته في مناطق عملها واصبح حق الاستثمار بيد الدولة، وفي سنة 1990 وصل الانتاج الى 3،5 ملايين /ب/ي، وقد انخفض الانتاج بعد اجتياح العراق للكويت، وظل يتراجع الى ان اقرت الامم المتحدة في ابريل/نيسان 1995 قرارها رقم (986) المعروف ببرنامج النفط مقابل الغذاء فارتفع الانتاج سنة 1996 الى 740 الف ب/ي، وظلت وتيرته في صعود حيث وصلت الى نحو ثلاثة ملايين /ب/ي سنة 2000 وفي سنة 2003 هبط انتاج النفط العراقي كثيرا"، ثم عاد ليرتفع من جديد ووصل سنة 2004 الى حدود 2،3 مليون /ب/ي وتعاني صناعة النفط العراقية منذ عام 1980 من غياب عمليات الصيانة، حيث توجد منشآت ومعدات يزيد عمرها على عشرين عاماً(الراوي ،1978،ص5).

وقد اثرت في العوائد النفطية المتحققة من تصدير النفط العراقي مجموعتان من العوامل الاتية :

1- العوامل المباشرة : وتشمل الاتي :

أ- التضخم العالمي الذي يؤثر على العوائد النفطية، والتضخم : يقصد به الارتفاع في اسعار السلع والخدمات مرافقاً له انخفاض في القدرة الشرائية للنقود . والسبب الرئيسي هو رفع اسعار السلع الصناعية والخدمات من قبل الدول الصناعية بشكل واضح ..

ب- التقلب في سعر الصرف للعملات العالمية : والمقصود بها هو التبدل الذي يطرأ على سعر التعادل للعملات تجاه بعضها بعضا" فيؤدي ذلك الى انخفاض امكانية الاموال العربية المودعة بالعملة المنخفض سعرها تجاه العملات الاخرى وبما ان أسعار النفط تقوم بالدولار فبذلك انخفضت القدرة الاصلية للعوائد النفطية المودعة بالدولار تجاه العملات الاخرى فهذا يؤدي الى خسارة في العوائد للأرصدة المودعة بالدولار.

2- العوامل غير المباشرة : وتشمل الاتي :

أ- العوائد النفطية ورد فعل توديعها في الخارج : ان العوائد المالية النفطية المودعة في الخارج تتحول الى سلاح وكان يوجه ضد الامة العربية والعراق من ضمنها عن طريق منح القروض من الاموال العربية الى الكيان الصهيوني من قبل بنوك الاقطار الرأسمالية، بمعنى انها ستقل قيمة العوائد النفطية .

ب- الانتاج وحجم الاحتياطي النفطي : يلعب دورا" فعالا" في تحديد مقدار العوائد النفطية في المستقبل ويعدُّ العراق من المناطق الغنية بثروته النفطية في العالم. فأن حجم الاحتياطي الكبير مع ضخامة الانتاج ورفع الاسعار النفطية يؤدي الى زيادة العوائد المالية النفطية

ت- السيطرة على الصناعة النفطية .

ث- التوجه نحو الصناعة النفطية : ويعني دخول النفط الصناعة التقريرية والبتروكيمياوية وتصنيع الغاز وينعكس هذا على اسعار النفط، لان سعر البرميل الواحد من النفط المكرر والمصنع بتروكيمياويات" أضعاف سعر النفط.

ج- أسعار الفائدة، هذه تلعب دوراً كبيراً في تأثيرها على حجم هذه الموارد النفطية وتتغير أسعار الفائدة من وقت لأخر ومن بلد لأخر (وزارة النفط،1972،ص 281).

المطلب الثاني: ماهية النمو الاقتصادي

اولاً: مفهوم النمو الاقتصادي

ابسط تعاريف النمو الاقتصادي هو الزيادة المستمرة في نمو الناتج المحلي الاجمالي بشكل اكبر من نمو السكان ، فقد عرفه "سيمون كوزنتس" بأنه الارتفاع في نصيب الفرد او في نصيب عنصر العمل من حجم الناتج ،حيث ان الزيادة في حجم الناتج غالباً ما يصاحبها ارتفاع في حجن السكان ، وبالتالي فان التقدير الحقيقي لمدى تحقق الازدهار الاقتصادي يتطلب الارتكاز في حساب معدلات النمو الاقتصادي على مؤشر نصيب الفرد من حجم الناتج وقد عرف النمو ايضا بأنه ذلك المصطلح الذي اقترن بظهور الرأسمالية وقدرتها الالية وانتاجها الصناعي وما صاحبها من تغيرات تقنية مستمرة وتراكم لرأس المال التي ادت الى تحولات جوهرية للمجتمعات ،كانت قبل هذا النظام مجتمعات بدائية تسعى للحصول على وسائل العيش والبقاء ولم تهتم بمقدار او وتيرة الزيادة فيها(ميشيل،2006،ص 17) ، اما جون ريفوار فيعرفه بأنه التحول التدريجي للاقتصاد عن طريق الزيادة في الانتاج او الرفاهية (موريس،1979،ص9) ، وقد اتفقت معظم الآراء على ان النمو الاقتصادي هو حدوث زيادة في اجمالي الناتج المحلي الاجمالي او الدخل الوطني الاجمالي والذي يؤدي الى زيادة مستمرة في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي (محمد وايمان ،2000،ص 51).

ثانياً: مصادر النمو الاقتصادي:

تتمثل مصادر النمو الاقتصادي في نوعين اساسيين هما :

- مصادر النمو المباشرة : وهي المصادر المرتبطة بتراكم مدخلات العملية الانتاجية والتأثير في إنتاجيتها ، وتتمثل بالعناصر التالية :

أ . عنصر العمل :يعتبر عنصر العمل عاملا مؤثراً بشكل كبير في عملية الانتاج ، وهو عبارة عن القدرات الجسيمة والفكرية التي يمكن للإنسان استخدامها في العملية الانتاجية ويرتبط حجم اليد العاملة بعدد السكان النشيطين الجاهزين للعمل والقادرين عليه وبساعات العمل التي يبذلها كل عامل وتساهم الزيادة في السكان في ارتفاع حجم العمالة في الدولة ، ويتم تحسين وتطوير عنصر العمل عن طريق التدريب والتعليم .

ب . البنية التحتية : والتي تشتمل على مختلف المرافق والخدمات الأساسية مثل شبكات. الاتصالات، وشبكات النقل، وشبكات الطاقة، وغيرها، من شأنها مجتمعة أن تسرع وتسهل عملية النمو الاقتصادي بالإضافة إلى زيادة الأنشطة الاقتصادية.

ت . عنصر رأس المال : يعتبر عنصر رأس المال عنصر تراكمي يتألف من الآلات والمباني والاراضي واصول مادية وغيرها التي تدخل في العملية الانتاجية ويتم تمويل رأس المال من خلال الادخار الذي يذهب للاستثمار وان زيادة الادخار ستؤدي الى زيادة الاستثمار الذي بدوره يؤدي الى زيادة الانتاج والدخل مما يزيد في القدرة على التكوين الرأسمالي في الاقتصاد (فليح ،2006،ص107).

ج . الموارد الطبيعية: تمثل الموارد الطبيعية مصدراً تقليدياً لزيادة الناتج القومي, وتتضمن الموارد الطبيعية الار ض واستخداماتها من غابات و ما متوفر من معادن في باطن الار ض, وانهار وبحيرات , وحتى تكون هذه الموارد مستخدمة اقتصاديا وتكون في دائرة الاستغلال الاقتصادي لإشباع الحاجات يستوجب توفر شرطين,الاول المعرفة والمهارة الفنية التي تسمح بأستغلالها ,والأخر وجود طلب على المورد ذاته او على الخدمات التي يتيحها .

د . عنصر التكنولوجيا: في الواقع العملي تتغير دالة الإنتاج مع مرور الزمن نتيجة تأثير العامل

التكنولوجي، إذ أنه يمكن بتواجد نفس الكمية من عنصري الإنتاج : العمل و رأس المال إنتاج كمية أكبر بإضافة العامل التكنولوجي (صالح،2002،ص2-3).

اي الاستغلال الامثل لكل عنصر من عناصر الانتاج, ويتولد التطور التكنولوجي والتقني من خلال الاكتشافات العلمية الجديدة والاختراعات الحديثة والابتكارات والبحث العلمي (عبد القادر ،2003،ص13).

- مصادر النمو غير المباشرة : : وهي مرتبطة بالنظم الاقتصادية والسياسية المتوفرة في اي بلد فهي تلعب دوراً بارزاً ومؤثرا في عملية النمو الاقتصادي, فالنمو الاقتصادي لا يتحقق بالضرورة فقط عبر توفر الموارد الطبيعية او المالية بل يحتاج الى توفر جهات مهيئة وداعمة له , منها مؤسسات قادرة على دعم مسار عملية النمو الاقتصادي, وهذه المؤسسات تتمثل ب(الدستور, القوانين , الانظمة) وهي تتمثل بالنظام السياسي ككل, اما الامور الاخرى منها (العادات, والتقاليد, والاعراف) فهي تتمثل بالمجتمع، ومن ثم فان المؤسسات تمثل الاطار والالية التي يتم بموجبيها استغلال الموارد الاقتصادية لتحقيق الهدف من هذا الاستغلال والجدير بالذكر هناك مجموعة من المقاييس يتم من خلالها قياس النمو الاقتصادي(حسين ،2013،ص7).

ثالثاً :مقاييس النمو الاقتصادي

- الناتج الوطني: هو مقياس لحصيلة النشاط الإنتاجي، وحساب معدل نموه هو ما يصطلح عليه تسمية معدل النمو، ويمكن حساب الناتج الوطني بحساب الناتج المحقق في بلد وتقديمه بعملة ذلك البلد، ومن ثم مقارنته بنتائج الفترة السابقة ومعرفة معدل النمو، ما يعاب هنا أن لكل دولة عملتها الوطنية، وبالتالي لا يمكن مقارنة النمو المحقق في مختلف البلدان وفق هذا المقياس؛ ولذا تستخدم غالبًا عملة دولية واحدة لتقييم الناتج الوطني لمختلف البلدان، حتى يسهل المقارنة بين معدلات النمو المتحققة فيها.
- متوسط الدخل الفردي: يعتبر هذا المعيار الأكثر استخداما وصدقا لقياس النمو الاقتصادي في معظم دول العالم، لكن في الدول النامية هناك صعوبات لقياس الدخل الفردي بسبب نقص دقة إحصائيات السكان والأفراد .

هناك طريقتان لقياس معدل النمو على المستوى الفردي:

– طريقة معدل النمو البسيط: يقيس معدل التغير في متوسط الدخل الحقيقي من سنة لأخرى.

– طريقة معدل النمو المركزي: يقيس معدل النمو السنوي في الدخل كمتوسط خلال فترة زمنية طويلة نسبياً (بناني ،2008–2009،ص 6).

رابعاً: اهمية النمو الاقتصادي

تشير الدراسات التنموية التي أُجريت على بعض الدول النامية إلى أن النمو الاقتصادي هو افضل طريقة

للتخلص من الفقر ، وتحقيق مستوى معيشي افضل ، حيث ان ارتفاع مستوى الدخل بنسبة 10% يؤدي الى انخفاض معدل الفقر بمقدار 20–30% ، وللنمو الاقتصادي اهداف عديدة منها ما يأتي :

- تقليل مستوى الفقر: حيث ان النمو يرفع من معدل دخل الأفراد بشكل سريع وفعال ، مما يؤدي الى تخفيض مستوى الفقر، فقد اثبتت الدراسات التي اجريت على 14 دولة في التسعينات ، ان مستوى الفقر في إحدى عشرة دولة قد انخفض بنسبة 1.7% عند الزيادة في معدل دخل الفرد بنسبة 1%.
- إعادة تشكيل المجتمع: يعزز النمو الاقتصادي من مستوى دخل الأفراد، من خلال توزيع الدخل ، فكلما كام مقياس التشتت لتوزيع الدخل عالياً قل مستوى الفقر ، مع ضرورة عد الربط بين النمو والمساواة في توزيع الدخل .
- خلق فرص عمل : يعمل النمو الاقتصادي على خلق فرص وظيفية ، من خلال ارتفاع الطلب على الايدي العاملة ، الامر الذي يساعد على الحدّ من الفقر ، كما يوازن بين عمليات الهيكلة الاقتصادية والصناعات التحويلية ، والتحسين من مستوى الانتاجية.
- دفع التقدم البشري : ليس مادياً فقط، إنما بتوفير فرص معيشية أفضل للأفراد، كتحسين مستوى الصحة والتعليم ، والعمل على إضافة الحوافز الاستثمارية، عن طريق زيادة الانفاق الحكومي ، وانتظار عوائد هذا الانفاق في المستقبل .
- تطوير الصحو والتعليم : يساعد ارتفاع مستوى الدخل الناتج عن النمو الاقتصادي على تحسين الخدمات الصحية المقدمة للأفراد ، ويتأثر التعليم ايضاً بارتفاع معدل الدخل ، من خلال ارتفاع

أعداد الملتحقين بالمدارس والجامعات ، وهذا من شأنه تعزيز الدخل (وزارة التنمية الدولية،2013،ص3-11).

خامساً: اهم ايجابيات النمو الاقتصادي

يلعب النمو الاقتصادي دوراً فاعلاً في اقتصاد الدول ، كما ان له تأثيراً ايجابياً عليه ، وفيما يأتي اهم ايجابيات النمو الاقتصادي:

- رفع المستوى المعيشي للأفراد، عن طريق زيادة متوسط دخل الأفراد.
- المساهمة في تحضر المجتمع ، ورفع قدرته على حماية البيئة ، من خلال تطوير الخدمات العامة ، والبنى التحتية للدولة .
- خفض معدل الوفيات ، من خلال توفير الادوات الطبية اللازمة لعلاج الأفراد.
- القضاء على الفقر ، من خلال تخفيض معدلات البطالة ، وتشغيل المزيد من الأيدي العاملة .
- توزيع الإيرادات الضريبية والتدفقات المالية لإعادة هيكلة السوق وتأمين البنية التحتية .
- زيادة العوائد الربحية ، من خلال زيادة معدلات الاستثمار، ورفع القدرة التنافسية للمنشآت ، وخفض معدل الإنفاق الحكومي من خلال تدفق الإيرادات الضريبية (ايمن،2019، ص 12-14).

سادساً: النظريات الاقتصادية للنمو

أ- المذهب التجاري: ظهر هذا المذهب في القرن الخامس عشر ميلادي، ويعتبر متّبعوه أن الثروة من أهم مصادر النمو الاقتصادي، وهي أساس مهم في النشاط التجاري، كما فضلوا استخدام العملات المعدنية من الذهب والفضة، وقاموا بتقييد تصدير هذه المعادن، واعتبروها قوة اقتصادية تساهم في تدفق

الأموال، ويرى بعض متبعي هذا المذهب أن الدور الأهم للعملات الذهبية والفضية يكمن في تسهيل الحصول على الائتمان بأقل سعر فائدة.

ب- النظرية الكلاسيكية للنمو الاقتصادي: يعدُّ الكاتب آدم سميث مؤسس هذه النظرية، ويؤكد على أن الثروة غير محصورة بالذهب، وإنما تُبنى الثروة على التجارة، حيثُ شبه هذه العملية بمبدأ المقايضة بأشياء ثمينة، ويعتبر مؤسسو هذه النظرية أمثال ديفيد ريكاردو، وتوماس مالتوس، وكارل ماركس، وغيرهم أن الأسواق تعيد تنظيم نفسها من جديد، من خلال يد خفية تساهم في تحريك عجلة الأسواق بهدف تحقيق التوازن الطبيعي لها (القريشي ،2007 ،ص62).

ج- نظرية النمو المبتكرة لشومبيتر: يُعتبر جوزيف الويس شومبيتر مساهماً فاعلاً في نظرية النمو الاقتصادي، حيثُ أوردَ كلمة الابتكار في كتابه "نظرية التنمية الاقتصادية" عام 1911م، ويرى شومبيتر أهمية رجال الأعمال في دعم النمو الاقتصادي، كما يعتبرهم المحرك الرئيسي فيه، فالابتكار والإبداع في المجال الاقتصادي، ودعم وتنظيم المشاريع يُحدثان تقدماً في التنمية الاقتصادية، حيثُ يعتمد الإنتاج على خلق عناصر جديدة، وتجدر الإشارة إلى أن ماديسون دعم نظرية شومبيتر، وحدد نطاقها بشكلٍ أوسع، بعاملين رئيسيين هما:

-إدخال سلع جديدة، وابتكار أساليب مختلفة للإنتاج، وتطوير الصناعة.

- إقامة أسواق جديدة، والبحث عن مصادر جديدة لمواد الخام (العبادي،2018،ص 27).

د- نظرية النمو الكينزية: تركز هذه النظرية على أهمية التوظيف والعوائد على رأس المال، حيثُ تُعتبر نظرية كينز الطلب الفعال كواحدٍ من العوامل الرئيسية، ويرى أنّ زيادة الطلب الفعال لا بد أن تحفز النمو الاقتصادي، وتهدف النظرية الكينزية إلى تفسير التقلبات التي تحدث في النشاط الاقتصادي، فقد أثبت كينز أن كلّاً من الاستهلاك، والادخار، والاستثمار تنخفض في فترات الركود، بسبب ارتفاع

معدل البطالة، وانخفاض مستوى الدخل، ويرى كينز أن علاج ارتفاع الكساد هو الحث على الاستثمار، من خلال ما يأتي:

– استخدام السياسة النقدية، وتعني تخفيض أسعار الفائدة، فعند قيام البنك المركزي بتخفيض الفائدة على البنوك التجارية، ستخفّض البنوك التجارية بناءً على هذا أسعار الفائدة على العملاء.

– استخدام السياسة المالية؛ أي أن تستثمر الحكومة في مشاريع البينية التحية، مما يؤدي إلى خلق فرص عمل، وحدوث ارتفاع في الدخل والطلب(المسعودي ،2010،ص32,31).

هـ- نظريات النمو الكلاسيكية الحديثة: نشأت هذه النظريات في خمسينيات وستينيات القرن الماضي، نتيجة التقاعس عن حل مشكلات التوازن الديناميكي، لتحقيق النمو المتوقع، وذلك بسبب سوء استخدام القدرة المتاحة كالتكنولوجيا، وتطوير الإنتاج وتنظيمه، كما ارتكز العنصر الأساسي في هذه النظرية على عوامل الإنتاج كرأس المال، والبيئة، واعتبارها عوامل مستقلة تساهم في إعداد السلع المحلية، إضافةً إلى عدم السماح للدولة بالتدخل في الشأن الاقتصادي، ومنح كبرى الشركات الفرصة لتحقيق نموها من خلال التنافس في السوق، وتوظيف بعض الموارد المتاحة(النزاري،2008،ص77).

و- نموذج هارود ودومار– النيوكينزيون: جاء هارود ودومار بعد كينز وقاما بتطوير نظرية كينز، حيث توصلا إلى استنتاج مفاده أن للاستثمار دورا هاما ورئيسيا في عملية النمو، وذلك استنادا على تجربة البلدان المتقدمة، وبحثا في متطلبات النمو المستقر في هذه البلدان وكذلك الظروف التي يمكن أن تجعل الاقتصاد الذي ينمو أن يحافظ على حالة الاستخدام الكامل، فقد حاول كل من هارود ودومار دراسة العلاقة بين التكوين الرأسمالي (الاستثمار) والنمو الاقتصادي(القريشي ، 2007، ص 74).

المبحث الثاني

تحليل العلاقة بين الايرادات النفطية والنمو الاقتصادي العراقي

نبذة عن القطاع النفطي في العراق :

يرتبط الاقتصاد العام للعراق ارتباطاً وثيقاً بأداء قطاع الطاقة ، وقد عانى كل منهما على مدار اربعين عاماً ومنصرماً من الحروب الدولية وبالرغم من امتلاك العراق اليوم لاحد اكبر احتياطيات النفط والغاز على مستوى العالم ، الا انه يعاني من تدهور البيئة التحتية اللازمة للاستفادة من تلك المصادر، وان الصناعات القائمة على تلك المصادر تكاد تكون معدومة ، هذا فضلاً عن العجز المزمن في تلبية الطلب المحلي على الطاقة الكهربائية في العراق .

اولاً: الوسائل والسبل للنهوض بواقع القطاع النفطي :

1. **التنوع الاقتصادي:** تتطلب تحديد مدى حساسية اقتصاد العراق تجاه اسعار النفط في الاسواق العالمية و مستويات انتاجه ، والتراجع في الاقتصاد الوطني الذي تسببه هيمنة مصدر واحد للثروة وضع خطة لتطوير قطاع الطاقة من شأنها تشجيع التنويع والتوازن الاقتصادي على مدى طويل ، و زيادة حصة الناتج المحلي غير النفطي الذي يتضمن قطاعات الطاقة غير النفطية والقطاعات الاخرى .
2. **تحقيق اعلى مستوى من الإيرادات الحكومية** : هو تحقيق اعلى مستوى من الإيرادات الحكومية عن طريق الاستثمارات المتعلقة بقطاع الطاقة.
3. **على الحكومة العراقية اتخاذ خطوات رئيسية لرفع انتاجها المستقبلي من النفط:** واهم تلك الخطوات منح عدد من كبرى شركات النفط العالمية (عقود الخدمات التقنية) من اجل تطوير (12) حقلاً من حقول النفط الضخمة والعمل على زيادة انتاجها و بطبيعة الحال تعد توقعات الانتاج المستقبلي لتلك الحقول امراً غير محسوم ، فهناك (3) حالات لإنتاج النفط.
   أ- حوالي (13) مليون /ب/ي بحلول 2017 يتبعه انخفاض سريع بعد سنة 2023.
   ب- حوالي (9) مليون/ب/ي بحلول 2020.
   ت- حوالي (6) مليون /ب/ي بحلول 2035.
4. **متابعة و تسهيل تنفيذ خطة تطوير عمليات النفط الاستخراجية:** لا سيّما في الحقول الخمس الرئيسية (حقل غرب القرنة/ 1و2 وحقل الرميلة، وحقل الزبير وحقل مجنون) والتي تشكل 75% من الانتاج الاضافي.

5. **تسريع انشاء محطة حقن مياه البحر** : مع امكانية توسيع نطاق هذا المشروع او تحديد خطط بديلة سعياً لتغطية حقول اضافية ، والعمل على ضمان معالجة المياه لآبار النفط بشكل سليم واتاحتها لإعادة حقنها .
6. **التأكد من انشاء البنية لتفريغ حقول النفط** : وتكون بدءاً من فوهات الابار وحتى خطوط الانابيب الرئيسية في الوقت المحدد وبالتوافق مع استراتيجية العراق لفصل النفط الخام (هيئة المستشارين/رئاسة الوزراء،2013،ص 10).
7. **توسيع منظومة تفريغ النفط الخام في شمال العراق** : إذ تصل قدرة التفريغ الى (3,75) مليون /ب/ي ، فضلاً عن اعادة تأهيل خط الانابيب الممتد الى تركيا وتوسيعه ليتمكن من نقل (1,6) مليون /ب/ي فضلاً عن اعادة تأهيل خط الانابيب الممتد عبر خط موالي يمر في سوريا قدرته (1,25) مليون /ب/ي وتماشياً مع هذا يجب النظر ايضاً في مسألة انشاء خط انابيب مروراً بالأردن حتى العقبة في البحر الاحمر وذلك لتحقيق المزيد من التنوع في مسارات نقل الخام لا سيّما اذا لم يُنفذ خط انابيب سوريا وفي اطار منظومة تفريغ النفط الخام في شمال العراق سيجري العمل على اعادة تأهيل خط انابيب اخر يقع بين محطتي ضخ (ITI,K3) لينقل (0.7) مليون /ب/ي مما يعطي قدراً اكبر من المرونة يسمح بضخ كميات كبيرة من النفط الى البحر الابيض المتوسط عبر الاراضي السورية او التركية .
8. **ان اعادة تأهيل الخط الاستراتيجي الرابط بين الشمال والجنوب و زيادة القدرة التصديرية على طرفي الخط** :سيعملان معاً على منح العراق فرصاً جديدة للاختيار بين الاسواق والمسارات التصديرية المختلفة ويتجنب العراق الافراط في الاعتماد على سوق اقليمية واحدة فأن الاستراتيجية توصي بإنشاء منظومة تسمح للعراق بتخصيص الجزء الاكبر من نفطه الخام للأسواق الاسيوية مع المرونة في تمرير ما يصل الي نصف انتاجه مروراً بالحدود الشمالية حتى البحر المتوسط والبحر الاحمر كبديل عن مضيق هرمز (هيئة المستشارين/رئاسة الوزراء، 2013،ص16) .

ثانياً: اهمية العائدات النفطية في الاقتصاد العراقي:

يعد النفط من اهم الموارد في تشكيل مستقبل العراق ،وتشير التحليلات والدراسات الحديثة الى انه سيستمر مصدراً مهماً من مصادر العائدات النقدية والمالية وتمارس مدفوعات النفط تأثيراً بالغ الاهمية على الاوضاع الاقتصادية في البلد بما يمهد للادعاء انه سيبقى خلال القرن الواحد والعشرين تأثيراً حقيقياً في توجيه مستقبل الاقتصاد العراقي ، فليس من المبالغة القول ان النفط هو اكثر العوامل الاقتصادية تأثيراً في مستقبل المجتمع و الاقتصاد والدولة ، وفي عملية بناء العراق (حسن ،2007، ص176).

رغم ان للعائدات النفطية كل هذه الاهمية الا انها تجعل الدول اسيرة في فخ احادية الاقتصاد، اذ ان اعتماد الدول النفطية على مورد واحد للدخل ، والذي غالباً ما يحجم دور القطاع الخاص فيها فأنه من الطبيعي ان تكون مساهمة القطاع النفطي كبيرة في الناتج المحلي الإجمالي على حساب بقية القطاعات الاقتصادية الاخرى في معظم البلدان النفطية (العموري،2014،ص 43).

اذ يعتمد حجم الناتج المحلي الاجمالي ونموه على مستوى اسعار النفط الخام في السوق العالمية ، اذ ان نمو الناتج المحلي فيها يزداد عند زيادة نسبة الإيرادات النفطية وهذا في الحقيقة لا يدل على زيادة مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي وتنويع مصادر الدخل وانما هو انعكاس لارتفاع اسعار النفط الخام ، ويحدث العكس في حالة انخفاض اسعار النفط ، اذ ترتفع نسبة مساهمة القطاعات غير النفطية على الرغم من عدم وجود زيادة حقيقية فيها ، وهذه الزيادة اسمية فقط وليست حقيقية ، أن اعتماد الدول الريعية على مورد طبيعي واحد ناضب له مخاطر على اقتصاداتها ويعد سلاحاً ذو حدين فهو يعود عليها بإيرادات كبيرة جداً من جهة ، الا ان اسعاره معرضة للتذبذب ، فضلاً عن مخاوفها من اصابة اقتصادها بالمرض الهولندي وانخفاض معدلات النمو الاقتصادي، وضعف تراكم رأس المال البشري بسبب غياب الحافز من القطاع العام والخاص ، وضعف تنافسية القطاع الصناعي فضلاً عن موجهة الازمات العالمية التي تؤثر على تنفيذ الخطط الاقتصادية والمشاريع وتقلل تراكم عوامل الانتاج ،فقد عدّ بعض الاقتصاديين اعتماد الدول النفطية على مصدر واحد للدخل هو السبب الجوهري في كونها اكثر تذبذباً مقارنة بالاقتصاديات ذات التنوع الاقتصادي الواقعة في نفس مرحلة التطور ، وهذه المخاطر دفعت الدول النفطية لوضع الخطط الاقتصادية التي تهدف الى تنويع اقتصاداتها (حيدر،2015،ص18).

ثالثاً: العوامل المؤثرة في تطوير العائدات النفطية

1. **اسعار النفط الاسمية:** تؤدي اسعار النفط الخام تأثيراً حاسماً في تحديد حجم العوائد النفطية ، وذلك على صعيد الدول المنتجة والمصدرة للنفط ،فالارتفاعات والانخفاضات في هذه الاسعار تنعكس إيجابياً او سلبياً على حجم العوائد النفطية (إبراهيم ،2004،ص53).
2. **اسعار النفط الخام الحقيقية :** يستخدم العراق الدولار كعملة رئيسية في تسوية معاملاتها التجارية ،التي هي ضمن نطاق عملية تصدير النفط ، وبما ان الدولار معرض للانخفاضات المستمرة عليه فأن الانخفاض الذي يتعرض له الدولار يؤثر في القيمة الحقيقية للعوائد النفطية اي ان القوة الشرائية للعوائد النفطية بالأسعار الحقيقية ستفقد الكثير من المكاسب نتيجة لانخفاض الدولار(صندوق النقد العربي وآخرون،2009،ص 23).
3. **الاحتياطات النفطية:** يعرف الاحتياطي النفطي بأنه كمية الثروة النفطية الموجودة تحت الارض والمكتشفة، على ضوء المعلومات المتوافرة في عملية البحث في المنطقة موضوع الاستغلال مع إمكان استخراجها بوسائل ومعدات الإنتاج المتوافرة والمتاحة(سمير،2003،ص47) ،ويعد حجم الاحتياطي النفطي احد العوامل الرئيسية المؤثرة في حجم العائدات النفطية ،واكتشاف احتياطيات نفطية جديدة يمكن استخراجها بتكاليف اقتصادية تنسجم مع مستوى اسعار النفط الخام ، كذلك ان اضافة احتياطات جديدة من خلال التوسع في الحفر وتطوير حقول مكتشفة سابقاً ولم يتم استغلالها بالكامل من شأنه ان يؤدي الى ارتفاع في حجم العائدات النفطية ، اضافة الى ذلك ان التطورات التكنلوجية في حجم العوائد قد تضيف احتياطيات نفطية جديدة من خلال الوصول الى طبقات جديدة او من خلال تفضل تكاليف الاستخراج تؤدي ايضاً الى زيادة حجم العائدات النفطية (هيام ،2012،ص5).
4. **القرار السياسي :** ان القرار السياسي يؤثر على حجم العائدات النفطية تأثيراً لا يقل اهمية عن العوامل المؤثرة الاخرى، وعلى سبيل المثال نجد ان قرار خفض الانتاج الذي تقره منظمة اوبك سبب في انخفاض اسعار النفط الخام ، اضافة الى ذلك ان التدهور المستمر في الوضع الامني (محمد،ثامر،2010)
5. **الطاقة الإنتاجية للنفط :** تؤدي الطاقة الانتاجية للنفط دوراً مهماً في التأثير في حجم العائدات النفطية فالارتفاعات والانخفاضات في الطاقة الانتاجية للنفط تنعكس إيجابياً او سلبياً على حجم

العائدات النفطية اذ ان الطاقة الانتاجية هي التي تحدد مقدار الامدادات المتوافرة حالياً والتي ستكون متوافرة في المستقبل ، وكما هو معلوم فأن الانتاج (العرض) في الصناعة النفطية يحتاج الى نفقات رأسمالية ضخمة لكي يتوصل الى اكتشاف حقول جديدة وطرح ما تحتويه من نفط الى الاسواق لمواجهة الطلب عليه ، لذلك فإن ما يصيب السوق من شحة او وفرة في مدة معينة إنما هو ناتج عن قرارات استثمارية باستثناء الحالات الناتجة عن الازمات السياسية (يحيى،2002،ص 26) .

بالإضافة الى ذلك فأن التقنيات المتطورة تساعد على مضاعفة الانتاج مما يؤدي الى التأثير الايجابي على الطاقة الانتاجية وبالتالي يؤثر على حجم العائدات النفطية (الحلفي ،2008،ص13).

رابعاً: تحليل العلاقة بين الايرادات النفطية والنمو الاقتصادي في العراق

ان النفط ليس هو العامل الوحيد في التنمية الا انه الزال يشكل أهم الموارد والقوى الاقتصادية التي تتحكم في عملية التنمية في الدول العربية المنتجة للنفط ، وتأتي اهمية النفط بالنسبة للدول النفطية من خلال مساهمته الفعالة في التنمية الاقتصادية عن طريق ما توفره العوائد البترولية من عملات صعبه ضرورية في استيراد السلع الرأسمالية بما يساهم في رفع معدلات النمو الاقتصادي ، كما ان الصادرات النفطية تساهم في دعم التنمية الاقتصادية و رفع معدلات النمو من خلال توجيه العائدات من الصادرات النفطية الى مشاريع استثمارية طويلة الاجل وتطوير البنى التحتية لما له من اثر في جذب الاستثمارات العمامة والخاصة بنوعيها المحلي والاجنبي ، كما انها تحقق معدلات عالية من النمو الاقتصادي عن طريق استخدام العوائد النفطية في تحقيق استثمارات في رأس المال البشري مما يساهم في رفع كفاءة وانتاجية العاملين كذلك عندما توجه جزء من العوائد النفطية في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة مما يؤدي الي تخفيض معدلات البطالة وتنويع النشاط الاقتصادي ايضاً ، كما ان العوائد النفطية تساهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي

ويمتلك العراق موارد نفطية كبيرة ومتزايدة ، إلا أن هذه الموارد النفطية لم تستغل بشكل كفوء وصحيح في نمو وتطوير بقية القطاعات الاقتصادية والانتاجية والخدمية المختلفة حيث ظل الاقتصاد العراقي اقتصادا ريعيا وحيد الجانب يعاني منها يطلق عليه بالمرض الهولندي فعلى الرغم من امتلاك العراق طاقات وموارد طبيعية متعددة وكبيرة الا أن الاقتصاد العراقي ظل اقتصادا يعتمد بشكل أساسي على عوائد القطاع النفطي إذ شكلت الإيرادات النفطية بحدود 92% من إجمالي الإيرادات الكلية لعام 2021 (تصريح وزير المالية في مجلس النواب في 3/3/2022) .

وهي لم تقل عن(90%) من الإيرادات الكلية للفترة (2004–2022) وتفترض النظرية الاقتصادية والمنطق الاقتصادي أن يتم استخدام العوائد الريعية النفطية هذه في تطوير ونمو القطاعات الاقتصادية المختلفة المكونة للاقتصاد العراقي وبشكل متوازن ومستمر وبالأخص تلك القطاعات الإنتاجية المادية المهمة التي تخلق قيم مضافة حقيقية وتحقق نمو مستمر في الإنتاجية مثل القطاع الزراعي والقطاع الصناعي حيث شكلت الإيرادات النفطية أكثر من 90% من حجم الإيرادات الكلية التي تستخدم في تشغيل وتمويل وإدارة مؤسسات الدولة والميزانية المالية بشقيها التشغيلي والاستثماري وبما ينعكس ايجابيا على زيادة ونمو قيمة الناتج المحلي الإجمالي GDP ، وقد هدف البحث إلى تحليل واقع الإيرادات النفطية ومتابعة أثرها على نمو وتطوير الناتج والانتاجية في مختلف قطاعات الاقتصاد العراقي وكذلك على الناتج المحلي الإجمالي منطلقا من فرضية مفادها اهمية مساهمة الإيرادات النفطية في تطوير وتنمية مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني.

مفهوم الناتج المحلي الإجمالي **(GDP)** يعرف الناتج المحلي الإجمالي أنه مجموع القيم المضافة التي تحققها مختلف القطاعات الإنتاجية في الاقتصاد الوطني حيث تمثل القيم المضافة الفرق بين إجمالي قيمة الإنتاج في كل قطاع وبين قيمة مدخلات عناصر الإنتاج التي ساهمت في إنتاجه، بمعنى أن **(GDP)**يمثل مجموع القيم السوقية لجميع السلع والخدمات النهائية التي يتم إنتاجها في الاقتصاد الوطني خلال فترة زمنية محددة غالبا ما تكون سنة واحدة وعليه فان الناتج المحلي الإجمالي لكل بلد يعكس طبيعة الأداء الاقتصادي ومعدلات نموه وتطوره.

جدول (1) معدلات الصادرات النفطية وتأثيرها على معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة في العراق للمدة (2005-2021)

السنة	الصادرات النفطية	معدل النمو	الناتج لمحلي الاجمالي	معدل النمو
2005	23.648	-------	101.845	-------
2006	30.465	28.8	103.551	10.2
2007	39.433	29.4	109.389	1.4
2008	61.111	54.9	111.455	6.6
2009	41.668	-31.8	120.626	5.8
2010	52.290	25.4	124.702	5.5
2011	83.006	58.7	132.687	10.2
2012	94.027	13.2	142.700	12.6
2013	89.214	-5.1	162.587	5.6
2014	84.129	-5.6	178.951	-3.9
2015	49.1	-12.4	183.616	-2.4
2016	43.6	-17.3	208.932	14.8
2017	59.6	-9.3	205.130	-1.8
2018	83.8	0.2	210.532	2.6
2019	78.5	12.9	222.141	6
2020	41.8	-0.9	195.402	-15.7
2021	75.7	11.7	198.496	2.8

المصدر:- العمود (1) و(2) المدة (2004-2014)، حسين حسب الله علوان ، تحليل وقياس العلاقة بين اسعار النفط واسعار الصرف في دول مختارة مع اشارة خاصة للعراق، رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد ،2014،ص 116.

العمود (1) و(2) المدة (2015-2021)، وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، التقارير الإحصائية السنوية للأعوام (2015,2016,2017,2018,2019,2020,2021).

العمود (3)و(4) المدة (2005-2021)، البنك المركزي العراقي، التقارير الإحصائية السنوية.

نمت الايرادات النفطية من (23.648) مليار دولار عام 2005 وتطورت الى (30.465) مليار دولا عام 2006 بمعدل نمو سنوي (28.8) للفترة نفسها، وانعكس ذلك على قيمة الناتج المحلي الإجمالي الذي بلغ (101.845) مليار دينار عام 2005 و ارتفع الى (103.551) مليار دينار عام 2006 ، بمعدل نمو بلغ (10.2) للفترة نفسها ، ومن ثم زادت الإيرادات النفطية لتصل الى (39.433) مليار دولار بمعدل نمو (29.4) لعام 2007، يقابلها زيادة في الناتج المحلي الإجمالي حيث بلغ (109.389) مليار دينار بمعدل نمو بلغ (1.4) لنفس العام ، وفي عام 2008 ازدادت الإيرادات النفطية لتصل الى (61.111)مليار دولار وبمعدل نمو (54.9) ، وان هذه الزيادة تبعتها زيادة في الناتج المحلي الإجمالي حيث وصل معدل الناتج المحلي الإجمالي الى (111.455)مليار دينار ليبلغ معدل النمو له (6.6)، وتعود هذه الزيادة في الايرادات النفطية الى الاستقرار النسبي للأوضاع الامنية ، وارتفاع سعر البرميل الواحد من (4.3) دولار عام 2002 الى (36) دولار عام 2004 ثم الى (50.6) في عام 2005 وفي عام 2005 شكلت عوائد تصدير النفط الخام 97.4% من عوائد صادرات العراق الإجمالية فقد ارتفعت عوائد تصدير النفط بسبب الارتفاع في الكميات المصدرة وكذلك ارتفاع اسعار التصدير في السوق العالمي.

في عام 2009 و2010 انخفضت الإيرادات النفطية مقارنة بعام 2008 حيث تناقصت لتصل الى (41.668) مليار دولار في عام 2009، بمعدل نمو (31.8−)، وكان الناتج المحلي الاجمالي لنفس العام (120.626)مليار دينار وبلغ معدل النمو للناتج المحلي الإجمالي (5.8)، اما في عام 2010 فقد بلغت الإيرادات النفطية (52.290) مليار دولار، وصل معدل النمو الى (25.4) ، وبلغ معدل الناتج المحلي الإجمالي لعام 2010 (124.702) مليار دينار ،ومعدل النمو للناتج المحلي الإجمالي (5.5) ، ويعود سبب الانخفاض في الايرادات النفطية لهذه السنوات الى التقلبات الحادة في اسعار النفط الخام الذي ادى الى هبوط الاسعار في اواخر عام 2008 والذي كان له الاثر في خفض ايرادات العراق ، ولكن تلك الانخفاضات لم يكن لها اثراً كبير على العراق إذ سرعان ما بدأت الأسعار بالارتفاع ثانية ولا سيمها السنوات 2011−2014 ، حيث بلغت الإيرادات النفطية في عام 2011 (83.006) مليار دولار ومعدل نمو (58.7)، وقد بلغ الناتج المحلي الإجمالي(132.687) مليار دينار بمعدل نمو (10.2) ، اما في عام 2012 فقد ازدادت الايرادات النفطية لتصل الى (94.027) مليار دولار ،وبلغ معدل النمو (13.2)، و ازداد معدل الناتج المحلي الإجمالي حيث وصل الى (142.700) مليار دينار ،بمعدل نمو

(12.6)، وفي عام 2013 بلغت الإيرادات النفطية (89.214) مليار دولار، بمعدل نمو (5.1-)، وكان الناتج المحلي الاجمالي لنفس العام (162.587)مليار دينار، بمعدل نمو (5.6) ، اما بالنسبة لعام 2014 فقد وصلت الايرادات النفطية الى (84.129)مليار دولار ، وبلغ معدل النمو (5.6-) ، والناتج المحلي الإجمالي لنفس العام وصل الى (178.951) مليار دينار ، بمعدل نمو (3.9-)، ولقد قادت تلك الارتفاعات في اسعار النفط الى المزيد من الإيرادات النفطية للعراق ، الا ان الصدمة الكبيرة كانت في منتصف سنة 2014 حيث انهارت الاسعار ثانية ، واستمرت بالانخفاض فكانت بمثابة صدمة كبيرة على الاقتصاد العراقي بحسب وصف صندوق النقد الدولي في تقريره لسنة 2015 والتي بدأت تداعياتها تظهر في سنة 2016 و2017 .

بلغت قيمة الصادرات النفطية لسنة 2015 (49.1) مليار دولار بنسبة انخفاض مقدارها (41.7%) عن سنة 2014 وبمعدل نمو (12.4-)، وبلغ معدل الناتج المحلي الإجمالي(178.951) مليار دينار ،بمعدل نمو (3.9-) ويرجع سبب الانخفاض الى سيطرة الارهاب على بعض المحافظات ، والتي الحقت الضرر بالقطاعات من خلال تدمير البنى التحتية والاصول وتعطيل حركة التجارة وتدهور ثقة المستثمرين ، في عام 2016 بلغت قيمة صادرات النفط (43.6) مليار دولار، بمعدل نمو مقداره (17.3-)، ونسبة انخفاض مقدارها(9.9%) عن سنة 2015 ، اما الناتج المحلي الإجمالي فقد بلغ (208.932)مليار دينار، بمعدل النمو (14.8) ، ويعود السبب في الانخفاض في معدلات الصادرات النفطية الى انخفاض سعر برميل النفط الخام من (44.7) دولار سنة 2015 الى (36) دولار سنة 2016،حيث سجل على انه ادنى قيمة لمتوسط سعر البرميل النفطي في العراق عام 2016 ، بسبب زيادة العرض العالمي في الاسواق النفطية وفي عام 2017 بلغت قيمة صادرات النفط (59.6) مليار دولار بسبة ارتفاع مقدارها (36.5%) عن سنة 2016 ، وبمعدل نمو مقداره (9.3-) ، وبلغت قيمة الناتج المحلي الإجمالي لنفس العام (205.130)مليار دينار ،بمعدل نمو مقداره (1.8-)، تزايدت الايرادات النفطية في عام 2018 لتصل الى (83.8)مليار دولار ، بنسبة ارتفاع مقدارها (40.7%) عن سنة 2017،وبمعدل نمو مقداره (0.2)، اما النتاج المحلي الإجمالي فقد بلغ (210.532)مليار دينار بمعدل نمو (2.6) ، وفي عام 2019 بلغت قيمة الإيرادات النفطية (78.5) مليار دولار بنسبة انخفاض مقدارها (6.3%) عن سنة 2018 ،وبمعدل نمو مقداره (12.9) ، عام 2020 بلغ اجمالي صادرات النفط الخام (47.9) مليار دولار ، بنسبة انخفاض مقدارها (41.8) عن سنة 2019، وبمعدل نمو

(2.5)، بلغت قيمة الناتج المحلي الإجمالي (195.402)مليار دينار بمعدل نمو مقداره (15.7−) ، وخلال هذه السنوات نلاحظ ان الارتفاع متذبذب وذلك بسبب الاوضاع الامنية والسياسية ، كما ان تراجع ايرادات العراق النفطية خلال 2020 يعود سببه الى تفشي فيروس "كورونا" وتدني اسعار النفط في الاسواق العالمية فقد التزم العراق باتفاقية خفض الانتاج التي اقرها تحالف "اوبك +" الامر الذي اثر على حجم صادراته البالغ في الظروف الطبيعية قرابة 107 ملايين برميل شهرياً، وفي عام 2021 بلغت قيمة صادرات النفط الخام (75.7) مليار دولار ، بنسبة ارتفاع مقدارها (120.8%) عن سنة 2020 بمعدل نمو مقداره (11.7)، و بلغت معدلات الناتج المحلي الاجمالي لنفس العام (198.496)، بمعدل نمو مقداره (2.8)، حيث بلغ متوسط سعر برميل النفط الواحد 68.38 دولاراً، صعوداً من 38.41 خلال 2020.

الاستنتاجات

1. يعد قطاع النفط المصدر الرئيسي لتوريد العملة الصعبة التي يحتاجها العراق في مخطط التنمية و لتحقيق النمو وتغطية حاجاته من السلع المستوردة وحاجة القطاعات السلعية من المواد الاولية وبقية المستلزمات لإدامة الانتاج الوطني .
2. ان زيادة ضخ النفط العراقي للخارج يؤدي الى زيادة ايراداته من العملة الصعبة وهذا يؤدي بدوره الي تحقيق نمو مضطرد في عملية التنمية الاقتصادية الشاملة .
3. النهوض بواقع القطاع النفطي و دوره في عملية التنمية الاقتصادية كمردود ايجابي على القطاعات (الاقتصادية والصناعية والزراعية) فضلاً عن النواحي الاجتماعية كالصحة والتعليم .
4. للصادرات النفطية دور مهم جداً في رفع معدلات النمو الاقتصادي من خلال دعم القطاعات الاقتصادية الاخرى ، حيث تتبع اهمية النفط من خلال توفيره لفوائض مالية تعد ضرورية لتمويل خطط التنمية الاقتصادية و الاجتماعية.
5. لم يستطع العراق ان يقلل من اعتماده على النفط ، اذا ان اقتصاد العراق ما زال ريعي ، احادي القطب يعتمد اعتماداً شبه كلي على القطاع النفطي .
6. ان الزيادة في الايرادات العامة نابعة من زيادة الايرادات النفطية التي كانت بسبب ارتفاع المستوى العام لأسعار النفط عالمياً.
7. يلعب النفط دوراً رئيسياً في تحديد مسار وطبيعة التنمية منذ اكتشافه وحتى وقتنا الحاضر سواء في الاقطار المنتجة او المستوردة له .

التوصيات

1. توجيه العائدات النفطية في العراق الى مشاريع استثمارية طويلة الاجل ، والى تطوير البنى التحتية مما يسهم في جذب الاستثمارات العامة والخاصة .
2. استخدام عوائد الصادرات النفطية في العراق في دعم القطاعات الاقتصادية الخدمية والانتاجية والتوزيعية من خلال استخدام هذه العوائد في استيراد السلع الرأسمالية والمعدات التكنلوجية ، وتحسين مهارات العاملين ، مما يساهم في رفع انتاجية هذه القطاعات.
3. ضرورة تطوير عمليات الانتاج والاستخراج والتصدير في القطاع النفطي بما يؤمن استخدام امثل و رشيد لهذا المورد الاقتصاد المهم و الحيوي والتقليل من عمليات التسرب والضياع من مختلف مجالات هذا القطاع .
4. تطوير قطاع الطاقة بصورة مترابطة ومتماسكة ومستدامة وصديقة للبيئة لتلبية احتياجات الطاقة المحلية ، وتبني نمو اقتصادي وطني متعدد الجوانب لتحسين مستوى معيشة المواطنين وخلق فرص عمل جديدة ، ولوضع العراق في موقع رئيسي في اسواق الطاقة الاقليمية والعالمية .
5. تطوير وصيانة الانابيب النفطية في داخل العراق وخارجه وتطوير القدرات التصديرية للعراق .

المصادر

١.الكتب:

_اعداد المهندس ، السباهي ،مضر منعم وأشراف الخبير النفطي العكيلي ، د. ثامر حميد ،دليل صناعة النفط واثرها الاقتصادي في العراق،كانون الاول /٢٠١٢،ص ٣.

_فوزي عطوى ، المالة العامة ،منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان ، ٢٠٠٣، ص ٢٠.

_ابراهيم عبد الحميد إسماعيل ، النتائج المترتبة على اتجاهات الاستثمار في اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي، الطبعة الاولى ، مركز دراسات الوحدة العربية ،٢٠٠٤ ،ص ٥٣.

_حامد عبد المجيد دراز ، د. سميرة ابراهيم ايوب، مبادئ المالية العامة ، الدار الجامعة ، الاسكندرية ،٢٠٠٣ ص٣٧ .

_طارق الحاج ، المالية العامة ، دار النهار للنشر والتوزيع والطبع ، عمان ، ٢٠٠٢ ، ص ٢٧.

_ميشيل تودارو، التنمية الاقتصادية، تعريب و مراجعة محمود حسن حسني ومحمود حامد محمود ،دار المريخ ، الرياض ،٢٠٠٦ ، ص١٧.

_روب موريس ، النمو الاقتصادي والبلدان المتخلفة ، ترجمة هشام متولي ، الطبعة الثانية ، دار الطليعة للطباعة والنشر ،بيروت ،١٩٧٩، ص٩.

_محمد عبد العزيز عجيمه ، ايمان عطية ناصف ، التنمية الاقتصادية، جامعة الإسكندرية، ٢٠٠٠، ص ٥١.

_سمير صارم ، انه النفط ، ٢٠٠٣،ص ٤٧.

_فليح خلف ، التنمية والتخطيط الاقتصادي، الطبعة الاولى ، دار جدار للكتاب العالمي ، عمان ، الاردن ، ٢٠٠٦، ص ١٠٧.

_عبد القادر عطية ، اتجاهات حديثة في التنمية ، الطبعة الثانية ، الدار الجامعية للنشر والتوزيع ، الإسكندرية، مصر ، ٢٠٠٣، ص١٣.

_ايمن كمران ، النمو الاقتصادي، ٢٠١٩، ص ١٢-١٤ .

_مدحت القريشي ، التنمية الاقتصادية : نظريات وسياسات وموضوعات ، دار وائل للنشر ، عمان ، الاردن ، الطبعة الاولى ، سنة ٢٠٠٧، ص ٦٢، ص٧٤.

_الاستراتيجية الوطنية المتكاملة للطاقة(٢٠١٣-٢٠٣٠) ، هيئة المستشارين/رئاسة مجلس الوزراء ، ص١٠ ،ص ١٦ .

٢. التقارير:

_صندوق النقد العربي وآخرون " التقرير الاقتصادي المصري الموحد لعام ٢٠٠٩، ابو ظبي ،صندوق النقد العربي ٢٠٠٩،ص٢٣ .

_صندوق النقد الدولي ،٢٠١٣ ، تقرير الخبراء حول مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠١٣، ص ٥.

_وزارة التنمية الدولية، تقرير النمو الاقتصادي و التأثير على الحد من الفقر وعدم المساواة والتنمية البشرية وفرض العمل ، ٢٠١٣، ص ٣-١١ .

_برنامج مدارات، ٢٠١٠ ، بمقابلة مع وزير النفط الشهرستاني ووزير النفط السابق محمد بحر علوم وثامر غضبان .

٣. المجلات والبحوث :

_صالح عصفور ، المصادر الطبيعية واقتصاديات نفاذها جسر التنمية ، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية الاقتصادية بالدول العربية ، العدد (٥) ،الكويت ، ٢٠٠٢، ص ٢-٣ .

_حسين الطلافحة ، سجل التطورات المؤسسية في الدول العربية ، المعهد العربي للتخطيط ، سلسلة الخبراء ، العدد (٤٦) ، الكويت ، ٢٠١٣ ،ص ٧ .

_هيام فرغل ناشور ، العلاقة بين العوائد النفطية والاتفاق الحكومي في مجلس التعاون الخليجي (٢٠٠١-٢٠٠٨)، مركز دراسات الخليج العربي ، جامعة البصرة ، العدد (٣١)، المجلد الثامن، ٢٠١٢، ص٥ .

_توفيق عباس عبد عون المسعودي ، دراسة في معدلات النمو للأزمة لصالح الفقراء (العراق_دراسة تطبيقية) ، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد(٢٦)، المجلد السابع ،٢٠١٠ ، ص ٣١،٣٢ .

_حسن لطيف كاظم ، النفط و دوره في بناء العراق (رؤية مستقبلية) ، بحث منشور ، مجلة جامعة كربلاء العلمية ، المجلد الخامس، العدد الرابع ،٢٠٠٧، ص ١٧٦.

_عبد علي كاظم العموري، إشكالية إدارة التحول في الاقتصاد العراقي بعد الاحتلال الامريكي ، مجلة حمورابي للدراسات، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، العدد (١٢)، ٢٠١٤، ص ٤٣.

_عبد الجبار الحلفي ، نفط العراق ومستقبله في سوق النفط العالمية. بحث منشور في كتاب الاقتصاد العراقي، النفط ، الاختلال الهيكلي ، البطالة ، مركز العراق للدراسات، بغداد ،٢٠٠٨، ص١٣.

٤. الرسائل :

_الراوي ، علي عبد محمد سعيد ، الموارد المالية النفطية العربية وامكانيات الاستثمار في الوطن العربي ،رسالة ماجستير في الادارة ، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد ، ١٩٧٨، ص٥.

_بناني فتيحة ، السياسة النقدية والنمو الاقتصادي-دراسة نظرية – مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوقرة-

_بناني فتيحة ، السياسة النقدية والنمو الاقتصادي-دراسة نظرية – مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد بوقرة-بومرداس ، ٢٠٠٨-٢٠٠٩ .

_رفيق النزاري ، الاستثمار الاجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، رسالة ماجستير ، جامعة الحاج الخضر ، ٢٠٠٨، ص ٧٧ .

_رائد خضير العبادي ، دور البحث في النمو الاقتصادي تجارب دول مختارة مع اشارة الى العراق ، رسالة ماجستير ، جامعة كربلاء ،٢٠١٨، ص ٢٧ .

_حيدر شلب وشكة ، ايرادات النفط في العراق وامكانية استخدامها في التنويع الاقتصادي، رسالة ماجستير، الجامعة المستنصرية ، كلية الادارة والاقتصاد، ٢٠١٥ ص ١٨.

_يحيى حمود حسن ، منظمة الاقطار المصدرة للنفط اوك في ضوء المتغيرات الدولية المعاصرة الامكانات والتحديات ، رسالة ماجستير ، جامعة البصرة ، ٢٠٠٢، ص ٢٦.